



این منظومه از طرف  
 نظم کنی بخت حضرت  
 زاب ک در جنگ بهادر  
 دامت شکره تقدیم کرده  
 ۷ نو فبر ۱۹۰۹ بمبئی

# قلائد اللئالی

ظومة في علم المنطق تتضمن مباحثه الاساسية ومسائله  
 الجوهرية وعليها تعليق يفصل بجملاتها ويحل مشكلاتها  
 ويحتوى على احدث النظريات العلمية في

بعض اصولها وفصولها باسلوب

جامع للايجاز والوضوح



لناظمها وشارحها

حضرة العلامة

السيد محمد جعفر الحسيني دام ظله

مطبعة النجاح — بفداد

١٢٤٧هـ

# المقدمة

في سنة ١٣٤٧ هـ بما كنت أتصفح بعض ما كتبه في مختلف المسائل للتأليف والتبويب اذ ثرت في جملة ما ترشح من تلمي على منظومة في المنطق مؤرخة سنة ١٣١٥ هـ وانا يومئذ على ابواب البلوغ الشرعي لان ميلادي سنة ١٣٠١ هـ فتذكرت ما كتب عليه من الانكباب بجد ونشاط على التحصيل فعزمت على ان اعاق عليها بعض الشروح لتوضيح الاجل منها من غير ان ادخل فيها تغييرا او اغير تعبير ارغبة في ابقاء كذا كرى لا يامدولي الى كنت اصرف معظم اوقاتنا في البحث والتفكير بهمة لا تعرف الكلال وعظمة لولدى المحروس فخر الدين ايحذو حذو ابيه راجيا من يعود عليه من فائده شيء ان لا يحرمني من دعائه ان ربي قريب مجيب

محمد جعفر الحسيني

بصره

# بسم الله الرحمن الرحيم

حمدان سماع التيامس<sup>(١)</sup> وجل عن احاطة الحواس  
 بجزءه فد خلق الانسانا علمه بفضل اليانا  
 اعرف المبدع للاشكال منزها من شبه الامثال  
 واكن الملوحة والتحية للحجة الكبرى دلي البرية  
 تمسك واله الاطهار ومع به الاطباء الابرار  
 واعد فالمقتصر المفتقر لغزو ربه اللطيف جعفر  
 يقرب هذى ثمرة عزيزة في منطق ارجوزة وجيزة  
 نضت فيها زبدة الطالب تذكرة لى ولكل طالب  
 من اعترافي بتصور الباع وضعنى البارز في اليراع

(١) لايشنى في الخطبة من براعة الاستهلال لان مباحث المنطق  
 تصور حيز المعرفة والحجة وهم مباحث التصديقات اقسام القياس  
 والاشكال الاربعة

اذ لانظمت قبل هذا شعرا      ولا اجلت في القوافي فكرا  
 وقد دعاني لاختيار النظم      تسهيله لحفظ هذا العلم  
 حوت مع الايجاز في المسائل      قواعد الفن بوجه كامل  
 فكم بها اشارة انيقة      ونصحة مفيدة دقيقة  
 تليق ان تهدي الى اهل الادب      تكتب في الطرس بقاء من ذهب  
 سميتها قلائد اللثالي      صيغت لذي الفضل من الرجال  
 فاسئل الله الكريم ذا المنن      ان يقرن النفع بهامدي الزمن



مقدمة فيها فصلان الاول في تعريف علم  
المنطق وبيان غايته وسبب الحاجة اليه

العلم صورة اتتك حاصلة في العقل او حصولها في العاقله (١)  
ان قارن الحكم فتصديق وما عنه خلا تصور وقسما  
كل من التصديق والتصور الى ضروري بدى والنظري  
لان انتفاء اصل الجهل يلزم من بداهة في الكل  
وان يكن كل بكسب حصلا لدارفيه الامر او تسلسلا  
وفي رجوعنا الى الوجدان كفاية عن كلفة البرهان

(١) قد اختلفت عبارتهم في تعريف العلم وعندى انه مستغن عن  
التعريف لان الذى يبحث عنه هنا ويقسم الى التصور والتصديق هو  
العلم الحصىلى اى حصول صورة المعلوم عند العالم كعلم النفس الناطقة  
بغيرها دون الحضورى الذى ليس فيه حصول صورة كعلم النفس بنفسها  
لان الفرض من هذا العلم عصمة الفكر عن الخطاء والذى يحتاج الى  
الفكر هو الحصىلى وهو بديهى التصور لانه من الكيفيات  
الوجدانية التى يجدها كل عاقل في نفسه وفي قولنا او حصولها في العاقله  
اشارة الى تخصيص المقسم بالحصىلى وان التعريف الاول لمطلق العلم  
فانهم.

وحيث ان الاكتساب بالنظر كان الى فكر صحيح افتقر  
وليس كله على الصواب للخلف في فكر او الى الالباب  
فافتقر الناس الى قانون يكشف سقم الفكر في الفنون  
وليس ذاك غير هذا العلم فباتت الغاية بعد الرسم

### الفصل الثاني في موضوع العلم

ما البحث بالنفي او الاثبات عن عارض يعرضه بالذات  
في العلم موضوعا لذلك يجعل بميزه ميز العلوم يحصل (١)

(١) قد اشتهر على السنة العلماء ان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات  
ولعلمهم نظروا الى العلوم نظرة سطحية فراوا اختلافها في موضوعاتها  
فظنوا ان المدار في تمايز بعضها عن اخر هو ذلك وهو خطأ محض  
والصواب ان تمايزها بتمايز الاغراض وتوضيحه ان حقيقة كل علم هي  
مسائله الباحث عن الاعراض الذاتية الطارئة على موضوعه والمسائل  
ليست الاعددة قضايا مشتركة في الدخول في الغرض المهم من تدوين  
العلم فكل قضية لها التأثير في ذلك الغرض الخاص هي من مسائل  
ذلك العلم وان ترتب عليها غرض اخر دخلت بسببه في علم اخر  
مدونة فربما دخلت مسألة واحدة في علمين او علوم لدخولها في عدة  
اغراض وبذلك يصح تداخل علمين او علوم بتداخل بعض مسائلها

وهو هنا المفيد للوصول منه الى تعقل المجهول  
فان يكن تصورا سمي في ما اصطلاحوا عليه بالمعرف  
وسمى التصديق منه حجة موصلة لسالك المحجة  
المقصد الاول في مباحث التصورات وفيه فصول

### الفصل الاول في

#### اقسام الدلالة اللفظية

دلالة اللفظ بوضع الواضع (١) كشف عن المعنى لفهم السامع

ولا يقدح ذلك في استقلالها لانه انما ينشاء عن استقلال غرض التدوين  
ولو كان المدار على اختلاف الموضوع لكان كل مقصد من مقاصد  
العلم بل كل مسألة من مسائله علما مستقلا وفساده واضح .

(١) الغرض من قيد الوضع هو ان البحث هنا في الدلالة اللفظية  
الوضعية لان دلالة اللفظ اما وضعية واما طبيعية واما عقلية كما ان غير  
اللفظ ايضا كذلك كما قالوا فاقسام الدلالة ستة كما ذهب اليه جماعة او  
خمسة كما يظهر من اخرين بناء على ان دلالة ما ليس بلفظ اما وضعية  
كدلالة الخطوط والعقد والنصب والاشارات او عقلية كدلالة الاثر  
على المؤثر وليس في البين دلالة طبيعية غير لفظية واما دلالة الحمرة على  
الجنجل او سرعة النبض على الحمى فعقلية من نوع دلالة الاثر على المؤثر



فالكشف ان كان عن الموضوع له بحيث قد احاطه واستكماله  
فهذه دلالة المطابقة من طابق النعل بنعل وافقه  
وانت على جزء من المسمى دل تضمنية تسمى  
والتزام ان على الخارج دل ان يكن اللزوم في الذهن حصل (١)

ومن رأيي انهم اخطأوا في المحصر لان هناك من الدلالة مالا يصح  
اعتباره شيئا من الاقسام كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على  
شخص الالفاظ لكون لهجته معهودة عند السامع فهذه ليست دلالة  
لفظية وضعية وانما تلك دلالة على مسماه ولا طبيعية لانها ليست من  
نوع دلالة اح اح على وجع الصدر كما مثلوا به ولا عقلية من باب دلالة  
الاثر على المؤثر فان العقل يحكم بضرورة وجود لافظ على الاجمال  
لان الالفاظ هو الشخص الفلاني فيمكن اعتبار هذا النوع من الدلالة قسما سابعا

(١) هذه العبارة جزء متمم للتعريف فان الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ  
على خارج ما وضع له اللازم له ذهنا سواء كان ذلك عقلا كالبصر  
بالاضافة الى العمى اذ يتتبع عقلا تصور العمى بدون تصور البصر لان  
العمى موضوع للعدم المضاف الى البصر والبصر خارج عنه لا العدم  
والبصر او عرفا كما اذا اشتهر المسمى بصفة خاصة كدلالة حاتم على  
الجود ولا يشترط في الدلالة المذكورة اللزوم في الوجود الخارجي لان

وليس في ثبوتها الملازمة في جانب الوجود أصلاً لازمة  
 اذ هي ما بين العمى والبصر وليس عن وجودها من اثر  
 وصدق اوليها بحكم العقل لازم صدق غيرها بالفعل  
 والعكس باطل على الكلية لفرضنا بساطة المهية  
 او لم يكن شيء لها بلازم والعقل بالجواز خير حاكم  
 في المفرد والمركب

واللفظ ان دل بمجزئه على جزء من المعنى بقصد حصلا  
 مركب ودون ذاك المفرد ان لم تكن تلك الشروط توجد (١)  
 دلالة العمى على البصر كما عرفت التزامية مع استحالة اللزوم الخارجي  
 بين العمى والبصر

(١) المراد ان الشروط الاربعة المفصلة في تعريف المركب وهي  
 ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون للمعنى جزء والثالث ان يدل جزء  
 اللفظ على جزء المعنى الرابع ان تكون هذه الدلالة مقصودة اذا لم تجتمع  
 فاللفظ مفرد سواء انتفت جميع الشروط او انتفى بعضها فالمركب قسم  
 واحد والمفرد اقسام اربعة الاول مالا جزء للفظه كهمزة الاستفهام  
 والثاني مالا جزء لمعناه كسمى لفظ الجلالة الثالث مالا دلالة لجزء اللفظ  
 على جزء المعنى كلفظ عبد الله اذا كان علما الرابع مالم تكن تلك الدلالة

والثاني بان لم يمكن الاخبار به منفردا فهو اداة فائتبه  
 وغيرها كلمة ان اقترن مدلوله بواحد من الالامن  
 واسم اذا لم يقترن به وما معناه جزئي يسمى علما  
 ومتواطيا مع الكلية ان كان في الصدق على السوية  
 مشككا سمي عند الخلف في صدقه بالكم او بالكيف  
 وسمه مشتركا ان كثيرا معناه والوضع لكل قد جرى  
 ومع حدوثه بنقل الناقل وهجر استعماله في الاول  
 سمي منقولا وان لم يهجر ولم يكن وضع لمعنى آخر  
 فهو حقيقة اذا ما استعملا فيما له الوضع قديما حصلا  
 وعند استعماله في الاخر بعلقة من المجاز الدائر (١)

---

مقصودة فيه وان كانت حاصلة كلفظ الحيوان الناطق اذا وضع علما  
 لشخص انسان

(١) المشهور ان المجازات موضوعة بالوضع النوعي ومعنى ذلك ان  
 الوضاع لا يخص في استعمال الالفاظ في غير معانيها الحقيقية اذا وجدت  
 بينهما احدى العلائق للفصلة في محلها ولكن قد اثبتنا في محله خطأ  
 هذه الفكرة وانه لا شأن للواضع في باب المجازات فلا منه ولا

## في الترادف والتباين

توافق اللفظين في المسمى      في عرفهم ترادفا يسمى  
والاختلاف فيهما التباين      والوجه في الاسمين امرين

## في اقسام المركب

ماصح عنده سكوت من سمع      ولاحتمال الصدق والكذب وسع  
قضية وكل ما فيه فقد      فذاك انشاء لمعنى ما قصد  
من قسم او امر او نداء      او نحوه من اوجه الانشاء  
وكما يقصر في الافادة      وكان يحتاج الى الزيادة  
مركب ينقص عكس السابق      فانه تم . . . . . بحجزه لا حق

ترخيصه يفيد وان امرها منوط باهل اللسان فاستحلته طباعهم يصح  
وان لم يوجد هناك شيء من الملائق المعروفة بل مع منع الواضع وما  
استبشعته لا يصح وان رخص الواضع ووجدت علاقة الا ترى انه  
يصح استعمال الاسد في الرجل الشجاع وان فرض تصريح واضح

التي تقع من هذا الاستعمال

## الفصل الثاني في الجزئي والكلّي

وما عن الشركة في الصدق امتنع اذ اللحاظ من ورائه انقطع (١)  
 فذاك جزئي خلاف الكلّي لا يمنع الشركة عند العقل  
 تعدد الفرد له او وحدا او لم يكن له وجود ابدا  
 فان اضيف للذي يندرج فيه فمرن ثلاثة لا يخرج  
 عين له او هو فيه داخل او خارج عنه عليه يحمل  
 فالعين والداخل ذاتيان وذان كالناطق والانسان  
 وخارج الذات يسمى العرضي لانه من عرض كالايض

### في الكليات الخمس

فالاول النوع وهذا يحمل	ان كان عن تمام ذات يسئل
والثاني ان كان تمام المشترك	ما بين نوعين فجنس دون شك
باي شئ هو فيما سئلا	عنه فقي جوابه قد حملا
قريب ان كان الجواب ابدا	عن الشريك فيه ثم اتحدا

---

(١) يعني ان الملاك في امتناع الصدق على الكثيرين لحاظ المفهوم بذاته مع قطع النظر عن الدليل فمفهوم واجب الوجود كلّي في حد ذاته وان امتنع صدقه على كثيرين

## وكان في الجواب عند السؤال في البعض عين ما اتى في الكل (١)

(١) ليعلم ان الحقيقة قد تكون مختصة وقد تكون مشتركة كما ان اشتراكها قد يكون بين امور متفقة وقد يكون بين امور مختلفة فاذا كان السؤال عن امر واحد شخصي كما اذا سئل زيد ماهو فالجواب النوع وهو الانسان وان كان عن امر واحد كلي كما اذا سئل الانسان ماهو فالجواب الحد النام وهو الحيوان الناطق واذا كان السؤال عن امور متعددة فان كانت متفقة الحقيقة فالسؤال انما يكون عن تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور كما اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر فالجواب هو النوع وان كانت مختلفة الحقيقة فالسؤال عن تمام الماهية المشتركة بينها كما اذا سئل عن الانسان والفرس والبقر فالجواب هو الجنس وهو الحيوان فالجنس دائما يقع في الجواب عن السؤال عن امور مختلفة الحقائق فاذا كان الجواب عن الماهية وعن بعض الحقائق المخالفا لها المشاركة ايها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحیوان فانه يقع جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية والافبعيد كالجسم النامي فانه يقع جوابا للسؤال عن الانسان والشجر ولا يقع عن الانسان والحجر والجسم المطلق الوافع جوابا للسؤال عن الانسان والحجر ولا يقع جوابا للسؤال عن الانسان والفرس والشجر ومما ذكرنا يتضح المرام في ماورد في النوع والجنس والقريب منه والبعيد

ومنه بان ماهو البعيد	والبعد في مرءاتب يزيد
وكل ما ليس تمام الجامع	بل بعض ماهو التمام الواقعي (١)
اولم يكن فيه اشتراك اصلا (٢)	فذاك عندهم يسمى فصلا
باى شىء كائن فى الذات	اذ وقع السؤال عنه يائي
قريب ان ميز في ما قربا	والبعد في الجنس البعيد وجبا
والخارج العارض ان كان افترق	مفارق ولازم اذا التصق
وكان انفكا كه قد امتنع	ولازم الشىء بقسمين وقع
لازم ماهية او وجود	والثاني كالا حراق في الوقود
وان كفى في الجزم بالزوم	تصور اللازم والملزوم
فبين قبال غير البين	اذ لم يكن يفيد في التيقن
وهو على الاخص مما سبقا	مننى قبال غيره قد اطلنا

- 
- (١) كالتحرك بالارادة فانه ليس تمام المشترك بل بعض ما يشترك  
بين الانسان وسائر انواع الحيوان
- (٢) كالنملق فانه يختص بالانسان

ان لازم الملزوم في التصور      لازمه مثل العمى والبصر (١)  
ورما زال خلاف اللازم      او قارن الذات كوصف دائم  
زائله زال ببطؤ او عجل      مثل الشباب وكهمة الخجل  
وكل وصف عارض مما ذكر      ان كان في افراد نوع ينحصر

(١) لللازم تقسيان الاول تقسيه الى لازم الوجود ولازم الماهية  
وبهذا الاعتبار له ثلاثة اقسام لازم الوجود الخارجي كلزوم الاحراق  
للنار ولازم الوجود الذهني كلزوم السكية للانسان ولازم الماهية سواء  
تحققت في الذهن او في الخارج كالزوجية للاربعة والثاني تقسيه الى  
البين وغير البين وبهذا الاعتبار له اربعة اقسام البين بالمعنى الاخص  
وهو الذي يلزم تصور من تصور الملزوم كالعمى والبصر فانه يلزم من  
تصور العمى تصور البصر والبين بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم من  
تصور الملزوم وتصور اللازم وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية  
للاربعة فان العقل بعد تصور كل منهما والنسبة يحكم جزما بان الزوجية  
لازمة لها ويقابل كل منهما غير البين فغير البين بالمعنى الاخص هو  
الذي لا يلزم من تصور الملزوم تصور كالكسابة بالقوة للانسان وغير  
البين بالمعنى الاعم هو الذي لا يلزم من تصور الملزوم واللازم والنسبة  
بينهما الجزم باللزوم كالحديث للعالم .



فباختصاص عندهم قد رصفنا      وبالعوم في الشمول عرفنا  
فحصر كلياتهم في الحس      يظهر من هذا ظهور الشمس

### الفصل الثالث

#### في النسب الرابع

واتحاد صدق كلين      مع اطرافه لجانبين  
ان كان فهما متساويا      واذن كالناطق والانسان  
والصدق كليا اذا تحتمقا      لواحد كان عموما مطلقا  
وهو مجزئ عموم من جهة      ونسبة الكل به موجهة  
واتحاد الصدق ان كان امتع      ففرضه الى تبين رجوع  
والوجه في تقيض الاولين      ماهو ثابت لدى الاصلين

اذ نفيه التزام خلف ظاهر      بصدق واحد وكذب الآخر (١)

(١) هذا برهان لا ثبات ان نقيضي المتساويين متساويان والمراد ان  
نفي التساوي بين النقيضين يستلزم عدم التساوي بين العينين وهو خلف  
واضح مثلا فلما صدق الا انسان على شئ صدق عليه الا ناطق والا  
لزم ان يصدق عليه الناطق لاستحالة ارتفاع النقيضين فيلزم صدق  
الناطق مع عدم صدق الانسان وهذا هو الخلف الظاهر

وفي الاعم والاخص مطلقا      نقضا بعكس ما لاصل حقيقا  
وفي تقيضى سائر الاقسام      تبين جزئى بلا كلام ( ١ )

---

١٠، بقى من اقسام النسب الاربع التباين والعموم والخصوص من وجه والمراد ان بين نقيضى العام والخاص من وجه وبين نقيضى التباينين تبين جزئى وهو عبارة عن صدق كل من السكليين بدون الاخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا ابدا كان بينهما تبين كلي فالتباين الجزئى يتحقق تارة في ضمن العموم والخصوص من وجه واخرى في ضمن التباين الكلي مثلا ان بين الحيوان والابيض عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاابيض ايضا عموم من وجه لان بعض اللاحيوان ليس بلا ابيض وبعض اللاابيض ليس بلا حيوان وبعض اللاحيوان لا ابيض وان بين الحيوان واللا انسان عموما من وجه لصدق سالتين جزئيتين وموجبة جزئية وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان تبين كلي لصدق سالتين كليتين هذا في العام والخاص من وجه واما في التباينين فكالهجر والانسان فان بينهما تابينا كليا وبين نقيضيهما وهما اللا انسان واللاحجر عموم وخصوص من وجه وكالموجود والمعدوم فان بينهما تابينا كليا وبين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تبين كلي

تذهبات الاول في الجزئي الحقيقتي والاضافي والنسبة بينهما  
وما هو المناط في الجزئية      يصاح للعجى مع الكلية (١)  
اذا امتناع شركة المفهوم      قياس الى ماهو ذو العموم  
وما عن الشركة مطلقا منعم      هو الاخص مطلقا حيث وقع  
اذ كلما كان بتلك المنزلة      كان له ما بعوم شمله  
والعكس لا يصدق باطراد      لان فرق في الكلى ذى الافراد



(١) قد سبق ان المناط في الجزئية هو امتناع صدق المفهوم على  
الكثيرين فهذا قد يكون بقول مطلق فيسمى جزئيا حقيقيا وقد  
يكون بالاضافة الى ماهو اوسع في دائرة الصدق فيعبر عنه بالجزئي  
الاضافي فالاول كمفهوم زيد والثاني كالانسان بالاضافة الى الحيوان فانه  
وان لم يتمتع صدقه على الكثيرين في دائرة نفسه لكنه يتمتع بالاضافة  
الى دائرة الحيوان والنسبة بين الحقيقي والاضافي عموم وخصوص مطلق  
لان كل جزئي حقيقي اضافي بالقياس الى الكلي الذي يشمله وغيره  
ولو كان مثل المفهوم والشئ والامر ولا عكس اذ قد لا يكون الجزئي  
الاضافي حقيقيا كالانسان

## الثاني في النوع الحقيقي والاضافي

وكذا الجنس عليه يحمل (١) لدى الجراب حيث منه يسأل

نوع اضافي وما قد سبقا اسم الحقيقي عليه اطلاقا

ونسبة السابق للاضافي عموم من وجه باختلاف

«١» النوع فميزان حقيقي وهو المركبي المقول على الاله والسيره المتفقه الحقيقة كالانسان المقول على زيد وعمر وبكر في جواب ما هو واضافي وهو المركبي المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كالانسان والفرس المقول عليهما الحيوان لدى السؤال عنهما بـساها والانسان والشجر المقول عليهما الجسم الثابت والالوان والجزء المعمول عليهما الجسم فالنوع الاضافي قد يكون حقيقيا كالانسان وقد لا يكون كذلك كالحيوان بالاضافه الى الجسم انائي والجسم انائي بالاضافه الى الجسم المطابق كما ان النوع الحقيقي قد لا يكون انائيا وذات اذا كان بسيطا لاجزاء له كالتسعة انائي لا قبل القسمة الى الاول والعشرية العمق وانما لم نقل القسمة لم يكن ذاتا لجزء فلم يكن ذاتا لجنس الم يكن نوعا اضافيا ذاتا نسبة بن السمع الحقيقي والاضافي عموم من وجه للاجماع في الانسان واقتضى الحقيقي عن الاضافي في النقطه واقتضى الاضافي عن الحقيقي في الحقيقة ان .

يفرض الاجتماع في الانسان	والفرق في النقطة والحيوان
له بمعناه هنا منازل (١)	ومنتهى قوس النزول سافل
والدرجات اربع وما علا	يبدء النزول منه اولا
ونوع الانواع هو الاخير	والجنس في مراتب يسير
كالنوع لكن هي فيه ترفع	والدرجات مثل نوع اربع
وجنس الاجناس هو الذي علا	اذ الصعود عنده قد كمل
وما يكون وسطا في السلسلة	لا يستحق غير تلك المنزل



«١» للنوع بمعناه الاضافي هنا منازل والنزول من عام الى خاص الى ان ينتهي الى نوع الانواع وهو النوع السافل كالانسان فالجسم هو النوع العالى لانه اول الانواع وبعده الجسم النامي وبعده الحيوان وبعده الانسان فدرجات النزول اربع العالى والسافل ودرجات متوسطتان وكذا الحال في الجنس لكنه يترتب متصاعدا الى العالى والترقي من خاص الى عام والدرجات ايضا اربع وجنس الاجناس هو العالى كالجوهر والجنس السافل هو الحيوان وما بينهما وهو الجسم النامي والجسم المطلق اجناس متوسطة

### الثالث في الاعتبار اللاحقة للفصل

للفصل نسبتان نسبة الى (١) مهية لها التميز حصلا  
 وسمه حينئذ مقوما اذ هو جزء ما اليه ينتمي  
 وان الى الجنس تراه ينتسب فهو مقسم لانه السبب  
 لقسمة الجنس وما يقوم لما عالا لسافل مقوم  
 لانه جزء له والعالي جزء لسافل بلا اشكال  
 لاعكس كليا وفي المقسم يعكس المذكور في المقوم (٢)

١. مثلا الناطق اذا نسب الى حقيقة الانسان كان مقوما له لانه  
 جزء له والكل يتقوم بالجزء واذا نسب الى الجنس وهو الحيوان كان  
 مقسما له لانه يقسمه الى ناطق وغير ناطق

٢. ان القاعدة في المقوم هي ان كل مقوم للعالي مقوم للسافل وليس  
 كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للنوع السافل وهو  
 الانسان وليس مقوما للنوع العالي وهو الحيوان الذي نوع عال بالاضافة  
 الى الانسان لان المراد بالعالي هنا كل نوع او جنس يكون فوق اخر  
 سواء كان فوقه آخرا ام لا وفي المقسم تنعكس القاعدة فكل ما هو مقسم  
 للسافل مقسم للعالي كالناطق فانه مقسم للحيوان وهو الجنس السافل

## الرابع في اقسام الكلى

و.ا من الكلى مهما يطلق	يفهم كلي بوصف المنطقي
معروض ذاك عندهم طبيعى	واصطلحو العقلى للمجموع
وهكذا انواعه المذكورة	بهذه الاعتبارات غدت جدرة
بل ليس يختص بها الكلى	اذ جريها في ضده جلى
وللطبيعى وجود عيى	يوجد في الفرد وجود ضمنى
لانه من جملة الموجود	وجزئه يوصف بالوجود
اذ الوجود عارض الكل ولا	يعقل انعدام جزء دخلا
وما اقاموه للاستحالة	خال عن التحصيل والدلالة (١)

ومقسم للجسم النامي الذى هو عال عليه وبرهانه ان السافل قسم من العالى  
وكما يحصل للسافل قسما يحصل للعالى ذلك ايضا لان قسم القسم قسم ولا  
عكس اذ ليس كل مقسم للعالى مقسما للسافل كالحساس فانه يتقسم الجنس  
العالى وهو الجسم النامي ولا يتقسم الجنس السافل وهو الحيوان

١، ذهب جماعة من متأخري الحكماء الى ان الكلى الطبيعى لا وجود  
له في الخارج وانما الموجود فيه افراده لانه لو وجد في الخارج في ضمن  
الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفة المضادة ووجده في الامة

اذ لا امتناع في اجتماع الواحد      ان كان بانوع مع التعدد  
ووصفه بحالة الافراد      وان يكون .ورد الاضداد  
فما اليه ذهب الجمهور      عندي هو المؤيد المنصور

### الفصل الرابع في بيان المعرف واقسامه واحكامه

معرف الشيء يفيد من جهل      تصور المجهول حينما حمل  
بالكنه او بوجه الانحصار      بحيث يمتاز عن الاغيار  
وشرطه ان لا يكون مجملا      وكان ساواه وفي اقصى الجلا  
اذ الخفاء مانع الوصول      منه الى تصور المجهول  
ولا يصح بالاختصاص والاعم      اذ الوصول منهما لا يستتم  
بالجنس والفصل القريبين اذا      عرف حد تم والنقص خذا  
لما اذا عرف بالفصل فقط      او يبعد جنسه قد ارتبط  
وان بعارض يخص عرفا      فذاك رسم بتمام وصفا

---

المتعددة وذهب جمهور الحكماء الى وجوده فيه في ضمن افراده وهو الحق وقد فندنا برهان القائلين بامتناع وجوده في الخارج بما جاء في النظم



مع القريب ومع البعيد (١) او وحده ينقص كالتحديد.

ولا تجز بما يعم من عرض اذ فيه انتفاء ماهو الغرض (٢)

لكن اذا ضم به المماثل صح اذ المقصود منه حاصل

وربما جوز في ما قد نقص تعريف شئ بالاعم والخاص

لكنه كما ترى مردود اذ منه لا يستحصل المقصود

المقصد الثاني في مباحث التصديقات وفيه فصول الفصل

### الاول في القضية

ما هو للصدق وللكد - احتمال قضية وكان فيها الحكم حل

(١) يعني ان التعريف بالعرض الخاص يكون رسماً تاماً اذا انضم الى الجنس القريب كتعريف الانسان بانه حيوان ضاحك واذا انضم الى الجنس البعيد ا ولم ينضم الى جنس اصلا بل اقتصر على العرض الخاص فالاول كتعريف الانسان بانه جسم كاتب بالقوة والثاني كتعريفه بانه ضاحك كان رسماً ناقصاً

٢، لان الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه الشئ او امتيازه عما عداه و العرض العام لا يفيد شيئاً منهما واما اذا حصل الامتياز بضم عرض عام آخر اليه بحيث تولدت منهما خاصة مركبة جاز التعريف كتعريف الخفاش بانه طائر ولود

فإن يكن بنفي أو ثبوت      فهذه جملة والمآتى  
 لأن يكون موضعاً للحكم      سمي موضوعاً بعرف القوم  
 وما به يحكم محمول وما      دل على النسبة ما بينهما  
 حيث يكون الة وواسطة      للربط بين الطرفين رابطة  
 مجوزاً بمقابلة الدلالة      والربط للنسبة لاجالة (١)

(١) القضية نوعان مقولة وملفوظة وكل منهما تتركب من موضوع ومحمول والنسبة الحكمية والملفوظة هي التي تدل على المقولة فالنسبة الحكمية اذن تحتاج الى لفظ يدل عليها وهذا اللفظ يسمى عندهم رابطة من باب تسمية الدال باسم المدلول لان الرابطة الحقيقية بين الموضوع والمحمول هي النسبة الحكمية وحيث ان النسبة الحكمية هي معنى حرفي وغير مستقل بالمفهومية فبالضرورة يكون اللفظ الدال عليها حرفاً لا اسماً سواء كان مذكوراً في القضية او محذوفاً للاكتفاء بشعور الذهن بمعناه كما صرح بذلك الشيخ في الشفاء وعن الفارابي ان اداة الرابطة في اللغة اليونانية كلمة (استين) وان المحكمة الفلسفية نقلت الى العربية من اللغة اليونانية ولما كانت الرابطة على قسمين زمانية وغير زمانية فعند النقل وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية الافعال الناقصة ولم يجدوا للرابطة الغير زمانية كلمة تقوم

وغيرها شرطية دلت على تناف او تلازم قد حصلا  
ما بين نسبتين وهي الموجبة او سلب هذين كما في السالبة  
اولها مقدم والاخر عنه يقال عندهم يعبر  
وما هو الموضوع في الجملة ان كان شخصا فهي الشخصية  
وهي طبيعية اذ ما جملا طبيعة والحكم ان كان على

مقام ( استين ) في اليونانية فاستعاروا لفظ هو وهي ونحوهما مع كونها  
في الاصل اسماء لادوات اقول ان النسبة الحكمية معنى حرفي غير  
مستقل كعانى الحروف الجارة وغيرها فاللفظ الدال عليها لا يكون الاحرفا  
قطعا ومن ذلك يلزم الالتزام بان ضمير هو او هي اذا استعمل اداة  
لربط كان حرفا لامحالة وليس من قبيل استعارة اسم مكان حرف كما  
يراه الفارابي ولا مخدور في هذا الالتزام وعن ابن هشام في معنى  
الليب ان ضمير الفصل حرف عند اكثر البصريين كما يلزم الالتزام  
بان الافعال الناقصة التي تستعمل في مقام ربط الحكم بالموضوع لها  
جهتان جهة الفعلية من حيث دلالتها على الخصوصيات الزائدة على مجرد  
الربط وهي اقتران النسبة باحد الازمنة الثلاثة او صنف الزمان كما صبح  
وامسى واضحي وجهة الحرفية وهي دلالتها على اصل النسبة الحكمية  
التي هي معنى حرفي ولكن هذه الجهة من حيث كونها منضمة الى الجهة

افرادها وكانت القضية	حاوية دلالة الكمية
فهذه محصورة كلية	في الكل والبعض هي الجزئية
وما على كمية كان يدل	سمي سورا مثل لاشئ وكل
وان تكن لكم غير حاملة	فتلك عندهم تسمى مهمة
وهذه تلازم الجزئية	وعلة استلزامها جلية
والصدق في ايجاب حمل يلزم	وجوده ووضوع عليه يحكم
تحقيقا وتقدير الوفي الذهن (١)	والفرض في المحال غير معنى

الاولى لا تخرجها عن كونها افمالا لان الحرف ما لا يكون معناه مستقلا بالمفهومية كالحروف الجارة وحيث ان معاني الافعال الناقصة مستقلة بالمفهومية وان دلت على كيفية النسبة التي هي معنى حرفي فهي افعال لاحروف لكن ضمير هو او هي او نحوها اذا استعمل لمحض الدلالة على نسبة المحمول الى الموضوع كما في قولنا زيد هو قائم فلا شك انها حرف نعم لو استعمل في مقام الموضوع الذي يعبر عنه عند النحاة بالمبتداء فهو اسم لانه يفيد معنى مستقلا بالمفهومية .

(١) من القواعد العقلية ان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت له في موطن حقيقي وهذا الموطن لا يخلو عن كونه اما خارجا او ذهنيا

وحرف سلب ان تكن مجعولة جزء الجزء فهمى المدولة (١)  
وسميت ان لم تكن منفصلة عما عليه وضعها محصلة

فالنسبة الحلية الوجبة باعتبار وجود الموضوع قسما خارجية وذهنية  
ثم الحكم على الموضوع الخارجي قد يكون بلحاظ وجوده في الخارج  
فهو لا وقد يكون بلحاظ تقدير وجوده فيه يعنى يحكم على شيء بشي على  
تقدير وجوده في الخارج وهذا لا يصح الا في ما يمكن وجوده في  
الخارج دون ما تمتنع لان المقصود من التقدير هو الفرض الصحيح وهو  
لا يكون الا في الممكن وهذا معنى قولنا والفرض في الحال غير معنى  
وتسمى القضية بهذا اللحاظ حقيقة واما الحكم بلحاظ الوجود الذهني  
فذلك في الممتنع كقولنا شريك الباري ممتنع فعنى ذلك ان كلما وجد  
في الذهن وفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف عند العقل  
بالامتناع في الخارج وتسمى القضية حينئذ ذهنية فاقسام القضية الحلية  
الموجبة بلحاظ وجود الموضوع ثلاثة خارجية وحقيقية وذهنية .

(١) حرف السلب في الاصل موضوعه لسلب نسبة المحمول  
عن الموضوع فاذا جعلت جزء الموضوع فقط او المحمول فقط او كليهما  
تسمى القضية معدولة فعلى الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني  
معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين واذا بقيت على وضعها  
الاصلي تسمى محصلة .

## الفصل الثانى فى القضايا الموجهة

لنسبة المحمول فى القضية (١) لا بد فى الواقع من كيفية

وسميت اذ يثبت موجهة وما به البيان سموه جهة

---

(١) نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية مكيفة فى نفس الامر بكيفية من قبيل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع وغير ذلك فهذه قد تذكر فى القضية وقد تحذف فان ذكرت سميت القضية موجهة والكيفية المذكورة فيها تسمى جهة القضية فاذا كانت النسبة مكيفة بالضرورة سواء كانت ايجابية او سلبية فلا تخلو اما ان تكون ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولاشئ من الانسان بحجر بالضرورة واما ان يكون كذلك مادام وصفها ثابتا لها مثل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب ولاشئ من الكاتب بساكن بالضرورة مادام كاتب واما ان تكون ضرورية فى وقت معين مثل كل قمر منخسف بالضرورة وقت حلوله الشمس بينه وبين الارض ولاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع اى وقت وقوع ربع منطقة البروج بينه وبين الشمس فتكون الشمس بعيدة عن القمر بثلاثة بروج او فى وقت من الاوقات مثل كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ولاشئ منه بمنفس بالضرورة

ضرورة النسبة ان بها حكم      مادام موضوع لها لم ينعدم  
 فهي الضرورية والمنوطة      على دوام وصفه مشروطة  
 وقتية مطلقة في ما اذا      وقت معين لتلك اتخذ

وقتا ما فعلى الاول تسمى القضية ضرورية مطلقة لاشتغالها على  
 الضرورة وعدم تقيدها بالوصف او الوقت وعلى الثاني تسمى مشروطة  
 عامة لاشتراط الضرورة بالوصف في قبال المشروطة الخاصة وعلى  
 الثالث تسمى وقتية مطلقة للتقييد بالوقت وعدم التقييد بالدوام وعلى  
 الثالث منتشرة مطلقة لعدم تعيين الوقت وعدم القيد بالدوام وتأتي  
 في الدوام ما ذكر في الضرورة من حيث الاناطة بالذات فتسمى دائمة مطلقة  
 والوصف فتسمى عرفية عامة والفرق بين الضرورة والدوام استحالة  
 الانفكاك في الضرورة وعدم الانفكاك في الدوام وان لم يكن  
 مستحيلا كالحركة للفلك فالدوام اعم من الضرورة وقد تكون النسبة  
 مكيفة بالفعالية اى تحققها في احد الازمنة الثلاثة فتسمى مطلقة عامة  
 لعدم تقيدها بالضرورة او الدوام وكونها اعم من الوجودية اللادائمة  
 التي تأتي الاشارة اليها كما انها قد تكون مكيفة الامكان العام الذي  
 ماله عدم ضرورة خلاف النسبة كقولنا زيد كاتب بالامكان العام يعنى  
 ان الكتابة ليست مستحيلة ومعنى ذلك ان سلب الكتابة عنه ليس

وسميت بدونه منتشرة	اذ لم تكن اوقاتها مفسرة
وفي الدوام ماذ كرنا آت	اناطة بالوصف او بالذات
دائمة مطلقة في الثاني	ومع لحاظ الصفة العنواني
عرفية عامة وكلها	فعلية النسبة فيها حكما
مطلقة عامة وان سلب	ضرورة اخلاف عما قد نسب
ممكنة عامة وما علم	بسائط من القضايا فاغتم
وقيدت بالادوام الذات (١)	اربعة من الموجهات

ضروريًا فتسمى ممكنة عامة اما الامكان فواضح واما العموم ففي قبال  
 الممكنة الخاصة الاتية فهذه ثمانية انواع من القضايا الموجهة ولكنها  
 تعتبر بسيطه لانها قضية واحدة ايجابية او سلبية وقد تكون القضية  
 الموجهة مركبة لكونها تنحل الى قضيتين موجهتين احديهما موجبة  
 والاخرى سالبة ولكن القضية الثانية ليست مذكورة بعبارة مستقلة  
 وتفصيل ذلك يأتي في بيان تقيد القضايا البسيطة بالادوام او اللا  
 ضرورة .

(١) قد قيد المشروطة العامة والعرفية العامة والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة  
 بالادوام الذاتي ومعنى ذلك ان النسبة المذكورة في القضايا الاربع  
 ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيض تلك النسبة



مشروطة عرفية منتشرة وقتية مطلقة مفسرة

وجاز تر كيب لمعنى السابعة (١) بلا ضرورة لذات تابعة

واقعا لا محالة في زمان من الازمنة فتكون كلمة لا دائما اشارة الى مطلقة عامة تخالف الاصل في الايجاب والسلب وتوافقه في لكم مثلا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبنا لا دائما فعناه ان نسبة تحرك الاصابع الى ذات الكاتب ليست دائمية واذا اتفنى دوام الايجاب بالاضافة الى نفس الذات تحقق السلب الكلى بالاضافة الى نفس الذات في زمان من الازمنة وهكذا الحال بالقياس الى العرفية العامة والوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة وحيث تدعى تلك القضايا مشروطة خاصة وعرفية خاصة ووقية ومنتشرة بلا قيد الاطلاق

(١) قد تقدمت القضايا البسيطة والسابعة منها هي المطلقة العامة وهذه يجوز تقييدها بالا ضرورة الذاتية ومعناها ان النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فتسمى القضية حيثئذ الوجودية الا ضرورية وتكون الا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة لانه اذا نفيت الضرورة عن النسبة فعناه ان نقيضها ممكن مثلا اذا قلنا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة فعناه ان التنفس ليس ضروريا لذات الانسان واذا لم يكن ضروريا امكن عدمه ومعنى

وهي الوجودية اسما وتضم  
تركيبها بلا داء الذات  
لكن هنا ضمنية اللدائمة  
سلب ضرورة على الاطلاق  
ممكنة خاصة وما ذكر  
حيث تركبت بلا ضرورة  
ولا دوامها اشارة الى  
خلفهما للاصل في الكيفية  
وباللا ضرورة حتى تستم  
كلا ضرورة صحيح آت  
بعد الوجودية في اسم لازمة  
عن الخلاف وعن الوفاق  
تركيبها بغيرها قد اعتبر  
وهي الى ممكنة مشيرة  
مطلقة عامة لكن على  
وحفظ ما فيه من الكمية

### الفصل الثالث في القضايا الشرطية

عرفت مما مر في القضية  
فالحكم ان كان بالاتصال  
الحد للقضية الشرطية  
بين مقدم لها والتالى

---

امكان العدم عدم ضرورة الوجود فمعنى لا بالضرورة قولنا لاشي من  
الانسان بمتنفس بالامكان العام واما وجه تسمية القضية المركبة بالوجودية  
اللا ضرورة لان المطلقة العامة تدل على وجود النسبة في وقت  
من الاوقات وقد تقيدت باللا ضرورة وبجوز تركيبها ايضا باللدوام  
الناتى فتسمى حينئذ الوجودية اللادائمة

او ثفيه فبهذه متصلة	تقابل الشرطية المنفصلة
لاسم للزومية مستحقة	ان يكن المنشأ فيه العلقه
وهى اتفاقية ان كان بلا	تناسب بينهما قد حصل (١)
وما على عناد نسبتيين دل	بالانفصال صفه وهو ان حصل
فى طرفى ذلك بقول مطلق	فهى الحقيقية عند المنطقى (٢)
مانعة الجمع او الخلوان	بالصدق او بالكذب وحده قرن
وهى العندية حيثما وقع	تنافى الجزئين للذات تبع

(١) المسئلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالهار موجود والسالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فان كان ذلك لعلاقة كعالية المتدم للنالى فى المثال سميت لزومية والافهمى اتفاقية نحو كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا .

(٢) التنافى ان كان فى الاجتماع والارتفاع سميت شرطية منفصلة حتمية كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا  
 ار ان كان فى الاجتماع وحده سميت مانعة الجمع كقولنا هذا الشئ اما ان يكون حجرا او شجرا او ان كان فى الارتفاع وحده سميت مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون زيدا فى البحر واما ان لا يغرق .

وهى اتفاقية اذ تنافرا      وليس في الجزئين ماقدثرا (١)  
 والحكم في القضية لشرطية      يكون في التبريع كالحلمية  
 محصورة كلية ان يحكم      فيها بكل صور المقدم  
 وان على غير معين حكم      جزئية وفي معين علم  
 شخصية وفي السكوت جملة      اذ لم تكن فروضه منصلة  
 وبالطبيعية ليست تعقل      اذ ليس فيها هيها محصل

### الفصل الرابع في التناقض واحكامه

الحد عند القوم للتناقض      بين قضيتين خلفه يقتضى  
 لذاته امتناع ان تتحددا      في الصدق والكذب بوجه ابدى  
 وشرطه الوحدة في الزمان      ولوضع ثم الحمل والمكان  
 وهكذا في الجزء ثم السكل      والشرط والغوة ثم الفعل

(١) التناقض بين المقدم والالى قد ينشأ من ذاتهما في اى مادة تحتقا  
 كالتنافر بين الزوجية والفردية فهذه تسمى منفصلة عذدية وقد ينشأ  
 عن خصوص المادة من غير ان يكون بين ذاتهما تنافر كقولنا هذا  
 الانسان اما ان يكون اسوداً او كاتبا اذ لا تنافي بين السواد والكتابة  
 بذاتهما فهذه تسمى مفصلة اتفاقية .

وفي اضافة وشرط الخلف      معتبر في الكم مثل الكيف  
وهكذا يلزم ذاك في الجهة      ان كانت القضية موجهة  
ممكنة عامة نقيض ما      ضرورة النسبة فيه حكما  
مطلقة عامة      الدائمة      اذهى من سلب الدوام لازمة (١)

(١) ان نقيض القضايا الموجهة على نوعين نقيض صريح ونقيض  
بالملازمة لان نقيض كل شيء رفعه فرفع ضرورة الايجاب اكان  
السلب ونقيض ضرورة السلب اكان الايجاب فنقيض الضرورية  
المطلقة الممكنة العامة وهي النقيض الصريح لها وحيث ان نقيض  
الدوام سلبه وسلب الدوام يستلزم فعلى الطرف المقابل فرفع دوام  
الايجاب يستلزم فعلى السلب كما ان رفع دوام السلب يستلزم فعلى  
الايجاب فنقيض الدائمة المطلقة المتعلقة العامة وهي نقيض غير صريح  
وما ذكرنا يجرى في نقيض المشروطة العامة والعرفية العامة حيث  
قالوا ان نقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة فانها هي القضية التي  
حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الطرف المخالف فهى نقيض  
صريح للمشروطة العامة التي حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب  
الوصف فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً  
فنقيضه ليس بعض الكتاب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان

مشروطة عامة اذ تنقض فكالضرورية تنقضاتفرض  
 حينية ممكنة لها وفي عرفية عرقها في الانف  
 حينية مطلقة وما ذكر اذ البسيط نقضه قد اعتبر  
 والنقض في مركب ترددا بين تقيضي مفرديه ابدا (١)

ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة باللازمة لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام الموضوع متصفا بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ولازمه وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني وهو معنى الحينية المطلقة فاذا قلنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبافنقيضه قولنا ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ولم نتعرض لنقيض الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة كما لم يتعرض بعضهم لذلك لان ملاك النقض قد علم مما ماذكرنا فاذا كان اسكان الطرف المقابل هو نقيض ضرورة الطرف الاخر ولهذا كانت الممكنة العامة نقيض الضرورية المطلقة. كان نقيض الضرورية الوقتية. الممكنة الوقتية. ونقيض الضرورية المنتشرة. الممكنة المنتشرة .

(١) قد عرفت فيما سبق ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة كما تقدم ان المشروطة العامة قد تقيّد

اذا النقيض الرفع وهو مجتمع مع رفع جزء منه حيثما رفع  
 الفصل الخامس في العكس المستوي

والعكس في قضية ان تجعلا الطرف الثاني منها اولاً  
 لكن بقاء الصدق والكيفية يلزم اذ تنعكس القضية  
 والعكس في موجبة كلية كذلك في جزئية جزئية

---

باللا دوام الذاتي وبذلك تسمى مشروطة خاصة وهي عند التحليل  
 مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة كقولنا كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً ومعنى نفي دوام حركة الاصابع  
 بالاضافة الى ذات الكاتب نفي حركتها بالفعل في وقت من الاوقات  
 فعنى لا دائماً قولنا لاشيء من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل ونقيض  
 هذه القضية المركبة رفع احد جزئيهما لاعلى التعيين على سبيل منع الخلو  
 لانه يجوز ان يكون برفع كلا الجزئين ورفعهما يكون في صورة قضية  
 منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع  
 بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً  
 وذلك لان نقيض المشروطة العامة الحيزية الممكنة ونقيض المطلقة العامة  
 الدائمة المطلقة ومن هذه القاعدة تتمكن من معرفة نقيض جميع المركبات  
 بعد حفظ نقائض البسائط

اذربما التالى او المحمول      نعم فالعموم يستحيل (١)  
والعكس في كلية من سالبة      كلية على خلاف الموجبة  
لاذسلب الشئ عن نفس لزم      بدونها وامتناعه علم (٢)

(١) هذا استدلال على ان عكس الموجبة سواء كانت كلية او جزئية وسواء كانت حمليه او شرطيه لا يكون الا موجبة جزئية اما الايجاب فلان المفروض اشتراط بقاء الكيفية واما الجزئية فلجواز ان يكون المحمول او التالى اعم من الموضوع او المقدم فلا تصح الكلية عند تبديل الطرفين فاذا فلنا كل انسان حيوان او كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فعكسه بعض الحيوان انسان او قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ولا يصح كل حيوان انسان وكلما كان الشئ حيوانا كان انسانا لان هذه القضية كاذبة ويشترط في العكس بقاء الصدق

(٢) ان السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وبرهانه لزوم سلب الشئ عن نفسه لانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر صدق في عكسه لاشئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان واذا ضمت هذه القضية مع الاصل حدث هناك شكل اول وهو بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان بحجر فيتسج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشئ عن نفسه ومنشأه نقيض العكس



وليس في جزئية منها يتم (١) اذجاز في الاول منها ان يتم  
 وفي الضرورية والمشرودة واختها العرفية البسيطة  
 واخت الضرورية اعنى الدائمة حينية مطلقة مقدمة (٢)

لان الاصل صادق والهيئة صحيحة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا  
 فيكون العكس حقا وهو المطلوب

(١) يعني لا يتم العكس في السالبة الجزئية فلا تنعكس اصلا لانه  
 يجوز ان يكون الطرف الاول منها سواء كان هو الموضوع كما في الحملة  
 او المقدم كما في الشرطية عاما فيصح حينئذ الاصل لجواز سلب الاخص  
 عن بعض افراد الاعم بخلاف العكس والمفروض اشتراط بقاء الصدق  
 في العكس مثلا يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وقد لا يكون  
 اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان  
 ليس بحيوان وقد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا

(٢) ان الحينية المطلقة التي تقدمت هي عكس لاربع من القضايا  
 الموجهة وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشرودة العامة  
 والعرفية العامة وبرهان ذلك لزوم سلب الشئ عن نفسه مثلا اذا صدق  
 كل انسان حيوان بالضرورة او دائما صدق في عكسه بعض الحيوان  
 انسان بالفعل حين هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو دائما لاشئ

والعكس في الخاصتين ماسبق لكن قيد اللادوام التحق (١)  
 مطلقة عامة في خمس من القضايا في مقام العكس

---

من الحيوان بانسان مادام حيواناً فيكون الاصل صغرى وهذا النقيض  
 كبرى فيتج لاشي من الانسان بانسان بالضرورة ويجرى هذا البرهان  
 حرفيا في المشروطة والعرفية فيقال اذا صدق بالضرورة او بالدوام كل  
 كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق في عكسه بعض متحرك  
 الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه  
 وهو دائما لاشي من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع  
 وهو مع الاصل ينتج بالضرورة او بالدوام لاشي من الكاتب بكاتب  
 مادام كاتباً .

(١) الخاصتان هما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وعكسهما  
 الحينية المطلقة اللادائمة وبرهانه انه لولا ذلك لزم اجتماع المتنافيين بعد  
 ما ثبت بالبرهان المتقدم في عكس المشروطة والعرفية العامتين ان  
 عكسهما حينية مطلقة ولاشك ان الخاصتين ليستا سوى المشروطة  
 والعرفية العامتين اللتين تقيدتا بالادوام فلا جرم يكون عكس الجزء الاول  
 هو عكسه عند عدم التقييد واما وجوب قيد اللادوام في العكس  
 فلانه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام

وهي الوجودية بالتقسيم واعطف عليهما الوقتيتين  
خامسها المطلقة المذكورة اى ماخلات عن قيد للاضرورة (١)

كاتباً لادائماً صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين  
هو متحرك الاصابع لادائماً ومعنى اللادوام ليس بعض متحرك الاصابع  
كاتباً بالفعل لما تقدم من ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة موافقة مع  
الجزء الاول في الكم ومخالفة له في الكيف ولولم يصدق هذه السالبة  
الجزئية لصدق نقيضها وهي الموجبة السالبة في قوانا كل متحرك الاصابع  
كاتب دائماً فنضيه الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع  
كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة اوباللدوام مادام كاتباً  
فنتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من  
الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب  
متحرك الاصابع بالفعل فينتج لاشيء من متحرك الاصابع بمتحرك  
الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة فيكون نقيض لادوام  
العكس باطلا فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب .

(١) قد تقدم ان المطابقة العامة قد تقيد بالاضرورة الذاتية فتسمى  
الوجودية للاضرورية كما انها تقيد باللدوام الذاتي فتسمى الوجودية  
اللدائمة فهما قسمان للمطلقة العامة لان المقيد قسم من المطلق فهذه

وليس الممكنتين عند من يختار قول الشيخ عكس فاعلمن (١)  
والعكس في موضعه في السالبة ليس كما عرفته في الموجبة

القضايا الخمس وهي المطلقة العامة الخالية عن قيد اللا ضرورة واللا دوام  
والمقيدة بواحد منهما والوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة تنعكس الى  
مطلقة عامة وقد قالوا في الاستدلال عليه انه اذا صدق مثلاً كل انسان  
متنفس باحدى الجهات الخمس المذكورة صدق في عكسها بعض  
الانسان متنفس بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من المتنفس  
بانسان دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من الانسان بانسان .

(١) يوجد خلاف بين الفارابي وابن سينا في صدق وصف  
الموضوع على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم فالاول يرى انه بالامكان  
والثاني يعتقد انه بالفعل وهو اقرب الى الصواب من وجهة العرف  
واللغة فان المفهوم من قولنا كل انسان كاتب بالامكان ان كل ما صدق  
عليه الانسان بالفعل وعلى هذا المذهب لا يلزم من صدق الاصل  
صدق العكس كما هو المعتبر في العكوس بخلاف المذهب الاول لانه  
اذا صدق ان كل ما صدق عليه الانسان بالامكان صدق عليه الكاتب  
بالامكان صدق في عكسه بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان  
صدق عليه الانسان بالامكان واما اذا كانت القضية ان كل ما صدق

فان اردت هيمننا ان تعلمه      تنعكس الدائتان دائمه (١)  
والعكس في العامتين اعتبارا (٢)      عرفية عامة وان جرى

عليه الانسان بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان فهذه لا تستلزم  
صدق العكس وهو ان بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل انسان  
بالامكان وقد اوضح ذلك بعضهم بانه اذا فرضنا مثلا انحصار مركوب  
زيد بالفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولا  
يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان .

(١) ان السالبة الكلية من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة  
تنعكس الى دائمة مطلقة لانه اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر  
بالضرورة او دائما صدق في عكسه لاشئ من الحجر بانسان دائما  
والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع ضمه الى  
الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما .

(٢) المشروطة العامة والعرفية العامة تتمكسان عرفية لانه اذا  
صدق بالضرورة او الدوام لاشئ من الكاتب بسا كن الاصابع مادام  
كاتباً صدق في عكسه بالدوام لاشئ من سا كن الاصابع بكاتب مادام  
سا كن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو بعض سا كن الاصابع  
كاتب حين هو سا كن الاصابع فيجعل صغرى والاصل كبرى فينتج  
بعض سا كن الاصابع ليس بسا كن الاصابع حين هو سا كن الاصابع .

ذلك في الخاصتين فلتضم بلا دوام البعض ضما قدا تم (١)

(١) عند ما تجرى العكس في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة اذا كانتا سالتين كما هو مفروض المقام فعكسهما عرفية عامة لادائمة في البعض اما الانعكاس الى العرفية العامة فلان الخاصتين عامتان قيدتا باللا دوام واللا ضرورة الذاتيتين كما تقدم وقد سبق ان العامتين تنعكسان عرفية عامة واما لا دوام البعض فلان عكس الجزء الثاني يكون موجبة وهي لا تصدق على نحو الكلية ولا دوام البعض اشارة الى مطلقة موجبة جزئية ويقال في برهان ذلك كما تقدم انه اذا صدق بالضرورة او الدوام لاشي من الكاتب بسا كن الاصابع مادام كاتبها لادائما صدق في عكسه لاشي من سا كن الاصابع بكاتب مادام سا كن الاصابع لادائما في البعض ومعناه بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل اي في احد الازمنة اما الجزء الاول فقد تقدم برهانه واما الجزء الثاني فلانه اذا لم يصدق ذلك لصدق نقيضه وهو لاشي من سا كن الاصابع بكاتب دائما ويجعل كبرى ومع اللا دوام الاصل الذي يشير الى مطلقة عامة موجبة كلية وهي كل كاتب سا كن الاصابع بالفعل ينتج لاشي من الكاتب بكاتب دائما واما كون اللا دوام في البعض لان اللا دوام في الكل يفيد مطلقة عامة موجبة كلية وهي كل سا كن الاصابع كاتب بالفعل وهذه كاذبة لصدق نقيضها وهو بعض السا كن

وخذ دليلا واضحا في الكل (١) ان نقيض عكسه مع اصل  
ينتج ما في العقل يستحيل وليس في الباقي له سبيل (٢)  
اذ قد نرى في عكسه التخلفا (٣) الاصل في الصدق فشرطه ان تنفي

ليس بكتاب دائما ومثلوا لذلك بالارض فانها ساكنة وليست بكتابة  
دائما فتأمل في ذلك فان المناقشة فيه مجال واسع .

(١) المراد بيان دليل عام في جميع العكوس التي تقدمت موجباتها  
وسوالها وخلاصة ذلك انه لو لم تصدق تلك العكوس صدقت نقائضها  
واذا ضمت تلك النقائض الى الاصل تنتج المحال وهو سلب الشيء عن  
نفسه فهذا المحال اما نشأ من الاصل او نقيض العكس او من هيئة  
تأليفهما اما الاصل فالمفروض صدقه واما الهيئة التأليفية فهي من الشكل  
الاول الذي هو بديهي الانتاج فتمين الثاني فاذا كان نقيض العكس  
باطلا كان العكس صحيحا

(٢) الباقي من القضايا الموجهة السالبة تسعة اربعة منها من  
البسائط وهي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة  
العامة وخمسة من المركبات وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة  
فهذه القضايا السالبة لاعكسها

(٣) هنا برهان لعدم ثبوت العكس لتلك القضايا وتوضيحه انه

وحيث جاء الخلف فيه يعلم ان ليس للاصل عكس يلزم

الفصل السادس في عكس النقيض

قلب نقيض جزئي القضية محافظاً للصدق والكيفية

عكس النقيض او نقيض الثاني وجزء اول لها بالعين ( ١ )

يعتبر في صحة العكس موافقته مع الاصل في الصدق مع انه يرى ان الاصل يصدق في مادة ولا يصدق عكسه وذلك ان اخص تلك القضايا هي الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مع التقييد بالادوام الذاتي كقولنا لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربع بالضرورة لادائماً وهذه القضية صادقة مع ان عكسها وهو لاشئ من المنخسف بقمر بالامكان العام غير صادق واذا تحقق التخلف في الاخص تحقق في الاعم وان الامكان العام اعم من سائر الجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص .

(١) هذا بيان لطريقة المتأخرين في عكس النقيض وهي جعل نقيض الجزء الثاني من القضية اولاً وعين الاول ثانياً واما تبديل نقيضي كلا الجزئين فهو طريقة القدماء فقولنا او نقيض الثاني عطف على نقيض جزئي القضية والمراد ان عكس النقيض يحصل اما بقلب نقيضي الطرفين او بقلب نقيض الجزء الثاني وعين الاول



لكن على الاخير شرط الخلف (١) لاصله معتبر في كيف  
 والموجبات في المقام تستوى في الحكم سالبات عكس المستوى  
 وهكذا العكس (٢) وفي البرهان يؤتى بما مر من البيان

---

(١) الفرق بين طريقة المتأخرين والقدماء بعد اشتراكهما في اعتبار  
 بقاء الصديق في العكس ان كيف كالصديق يجب بقاءه على طريقة  
 القدماء فقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض على طريقتهم  
 الى قولنا كل لاجيوان لا انسان بخلاف طريقة المتأخرين فتعتبر  
 المخالفة مع الاصل في كيف فعكس قولنا كل انسان حيوان لاشئ  
 مما ليس بحيوان بانسان

(٢) حكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوى وحكم  
 السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوى اذن فالقضايا التسع  
 المذكورة في العكس المستوى وهي الوقتيتان والوجوديتان والوقية  
 المطلقة والمنشرة المطلقة والمكتتان والمطلقة العامة اذا كانت موجبة  
 لاتنعكس بعكس النقيض لانها لاتنعكس بالعكس المستوى اذا كانت  
 سالبة كما ان الموجبة الكلية هنا تنعكس كنفسها كما ان السالبة الكلية  
 ثمة كذلك والموجبة الجزئية هنا لاتنعكس اصلا كما ان السالبة الجزئية  
 ثمة لم تنعكس لجواز عموم الموضوع فانه يصدق بعض الحيوان لا انسان

المقصد الثالث في القياس وفيه فصول الاول في تعريفه

واقسامه بحسب الهيئة

ان القياس من قضايا ركباً بذاتها تلزم ماقد طلبا (١)

ولا يصدق بعض الانسان لحيوان والسالبة الكلية هنا لا تنعكس  
الا سالبة جزئية كما ان الموجبة الكلية هناك لم تنعكس الا الى الجزئية  
لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع مثلاً يصح  
قولنا لاشئ من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشئ من الحيوان  
بلا انسان لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان فيجب ان تنعكس  
هنا سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بلا انسان وهكذا الحال بحسب  
الجهة فكل قضية موجبة كانت تنعكس في العكس المستوى  
الى قضية خاصة كما تقدم تفصيله في السالبة عند عكس النقيض تنعكس  
اليها فالدائمات والعامتان هنا في السلب تنعكس الى حينية مطلقة  
والخاصتان الى حينية مطلقة لادامة الوقتين والوجوديتان والمطلقة  
العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنين

(١) الغرض من قيد اللزوم الذاتي اخراج قياس المساوات فان  
اللزوم فيه بواسطة مقدمة خارجية فاذا قلنا (أ) مساو (ب) وب مساو (ج)  
فانه يلزم من ذلك ان (أ) مساو (ج) ولكن بواسطة مقدمة خارجية وهي  
ان مساو المساوى لشيء مساو له .

سمى استثنائيا ان كان على صورة ما يطلب منه اشتملا (١)  
وما خلا عنها هو اتراني محلى او شرطى او نوعا (٢)  
موضوع ما يطلب منه اصغر ان كان في المحلى ثم الاكبر  
محموله والمتكرر الوسط تكراره على اختلاف في النمط  
وما حوى الاصغر فيه صغرى وحامل الاكبر منه كبرى

(١) المطلوب من القياس ان كان مذكورا فيه بهيئته يسمى  
القياس استثنائيا لاشتماله على كلمة الاستثناء وهى لكن كقولنا ان كان  
هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فينتج ان هذا حيوان .

(٢) القياس الاقترانى وهو الذي لا تكون النتيجة مذكورة  
فيه بصورتها على اتسام تامة اما محلى صرف لذاته من القضايا الحملية  
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث واما شرطي  
صرف اتركبه من القضايا الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالعالم مضي فينتج كلما كانت  
الشمس طالعة فالعالم مضي واما مركب من حملية وشرطية كقولنا  
كلما كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فينتج كلما  
كان هذا الشئ انسانا كان جسما .

والهيئة الصورية المجتمعة      شكل والاشكال لديهم اربعة  
 ان كان اوسط بصغرى يحمل      والوضع فى الكبرى فشكل اول  
 والحمل والوضع بكل ان بدا (١)      فالثانى والثالث منها وجدا  
 ورابع الاشكال عكس الاول      بخافه وضعا وحملنا ينجلي  
 الفصل الثانى فى شرائط الاشكال

ايجاب صغراه مع الفعلية (٢)      فى اول شرط كذا الكلية

(١) الواو العاطفة فى قولنا والوضع بمعنى او كما لا يخفى وجهه  
 وقولنا الثانى والثالث من قبيل اللف والنشر المرتب .  
 (٢) للشكل الاول شرطان ايحاب الصغرى وفعليتها والوجه فيه  
 اذا لم يثبت الاوسط للاصغر فعلا لم يثبت الحكم للاصغر من طريق  
 الاوسط فتعدى الحكم الى الاصغر يتوقف على ثبوت الاوسط  
 للاصغر بالفعل لان الحكم فى الكبرى ايحبا كان او سلبا على ما ثبت  
 له الاوسط بالفعل بناء على ما سبق الاشارة اليه فى البحث عن  
 عكس الممكنتين من مذهب الشيخ ابى على ابن سينا فى كون ثبوت  
 وصف الموضوع لذاته بالفعل فى القضايا المتبرة فى العلوم فعنى قولنا  
 كل متغير حادث ان كل ما ثبت له صفة التغير بالفعل حادث لاما كان  
 له تلك الصفة بالامكان فلزم ان يكون التغير ثابتا للعالم بالفعل لم يتعمد

تلززم في كبراء والانتاج	فيه الى الدليل لا يحتاج
والشرط في الثاني ثبوت الخلف	بين مقدماته في الكيف
كلية الكبرى دوام الصغرى	او انعكاس حاصل في الكبرى
ان تلك من سالبة والممكنة	مع الضرورية كانت مقترنة
او كانت الكبرى له شروطه	فهذه شروطه المضبوطة (١)

الحكم بالحدوث من طريق الوسط وهو المتغير الى العالم الذي هو الاصغر والموضوع في النتيجة المطلوبة والشرط الثاني كلية الكبرى والوجه في ذلك واضح لانها اذا لم تكن كلية لم يلزم اندراج الاصغر في الاوسط واذا لم يلزم ذلك لم يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر فلا تجعل النتيجة لان الاوسط محمول في الشكل الاول على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فاذا حكم في الكبرى على بعض افراد الوسط لاممكن ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على بعض افراد المتغير بالحدوث الحكم بالحدوث على العالم.

(١) شروط الشكل الثاني بين ما يرجع الى الكيف وما يرجع الى الكم وما يرجع الى الجهة اما ما يرجع الى الكيف فهو اختلاف المقدمتين في الايجاب والسلب والدليل على ذلك وقوع الاختلاف في النتيجة

والشرط في الثالث في الصغرى أنحد مع اول لكن هنا قد انفرد

وعدم انضباطها بحسب الصدق لولا الاختلاف اذ لو كانتا موجبتين كانت النتيجة صادقة تارة ايجابية واخرى سلبية وهذا الاختلاف دليل على عدم القياس فان النتيجة لازمة للمقدمتين فلو كان اللازم لهما الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فالنتيجة الصادقة كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كانت النتيجة الصادقة لاشئ من الانسان بفرس وهكذا الحال لو كانت المقدمتان سالبتين فهذا الاختلاف في صدق النتيجة تارة بالايجاب واخرى بالسلب حاصل كقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق بحجر فان الحق هو الايجاب وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الفرس بحجر كان الحق السلب وهو قولنا لاشئ من الانسان بفرس واما ما يرجع الى الكم فهو كلية الكبرى والدليل عليه هو الاختلاف في النتيجة لو كانت جزئية وهو دليل عدم الانتاج فاذا قلنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق هو الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب واما

من جهة الكلية المتبرة      ليست بكبراه هنا منحصرة (١)

ما يرجع الى الجهة فخلاصته ان تكون الصغرى دائمة ولو في ضمن  
الضرورة واما ان تكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس  
سالبها لامن التسع التي لا تنعكس سالبها حسب امر تفصيله في بحث  
العكوس وان الممكنة ان كانت صغرى يجب ان تكون الكبرى  
ضرورية او مشروطة عامة او خاصة واذا كانت كبرى كانت الصغرى  
ضرورية لا غير والدليل هو ما مر من الاختلاف لولا مراعاة الجهة  
كما ذكر وعليك استخراج الاثلة ليتضح الحال .

(١) الشكل الثالث يتحد مع الشكل الاول في الشرط الذي  
يختص بالصغرى وهو ايجابها مع الفعلية والدليل عليه ان الحكم في الكبرى  
ايجابا كان او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلو لم  
يتحد الاصغر الذي هو محمول في الصغرى مع الاوسط الذي هو  
موضوع فيها بان لم يتحدا اصلا وذلك بفرض كون الصغرى سالبة او  
اتحدا ولكن لا بالفعل ان كانت الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم  
من الاوسط بالفعل الى الاصغر هذا في الصغرى واما الكبرى هنا فلا  
تجب ان تكون كلية عينا كما في الشكل الاول بل تكفي هنا الكلية في  
احدى المقدمتين اذ لو كانتا جزئيتين لجاز ان يكون البعض المحكوم

والشرط في الرابع في امرين (١) مردد ايجاب الاثنتين  
كلية الاولى به مرعية      او اختلاف كان في الكيفية  
وعنده الكلية المذكورة      ليست بصغرى شكله محصورة

عليه بالا صغرى البعض المحكوم عليه بالا كبر فلا يلزم تعدى الحكم  
من الاكبر الى الاصغر

(١) الشرط في الشكل الرابع احد امرين اما ايجاب المقدمتين  
مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما والدليل عليه  
انه لولا الشرط المذكور لحصل الاختلاف وهو دليل العقم لان  
اتفاء هذا الشرط يتصور باحد الوجود الثلاثة اما كون المقدمتين سالتين  
او موجبتين مع كون اصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف  
وفي جميع هذه الوجود يحصل الاختلاف اما في الوجه الاول فلان  
الحق في قولنا لاشئ من الحجر بانسان ولا شئ من الناطق بحجر هو  
الاجاب واذا بدلنا الناطق بالفرس كان الحق السلب واما في الوجه  
الثاني فان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان هو  
الاجاب واذا بدلنا الناطق بالفرس فالحق هو السلب واما في الوجه  
الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس  
بحيوان هو الاجاب واذا بدلنا الجسم بالحجر كان الحق هو السلب



## الفصل الثالث في القياس الشرطى الاقترانى

تؤلف الشرطى الاقترانى شرطيتان متصلتان (١)

او منفصلتان او متصلة ضمت الى شرطية منفصلة

وجاز ان تركيب الشرطية فيه مع القضية المحلية

وفيه ايضا تعقد الاشكال لشرحها ليس هنا مجال

(١) ان القياس الشرطى الاقترانى على خمسة انواع فيجوز ان يتألف من شرطيتين متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فاتها زواج او كلما كان النهار موجودا فالعالم مضى\* فيتبع كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضى\* او منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون الزوج زوج الزوج واما ان يكون زوج الفرد فيتبع اما ان يكون العدد زوج الزوج او زوج الفرد او يكون فردا او من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان الشيء ثلاثة فهو عدد دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا يتبع كلما كان هذا الشيء ثلاثة فلما ان يكون زوجا او فردا او من محلية مع شرطية متصلة كقولنا هذا الشيء انسان وكلما كان انشى انسانا كان حيوانا يتبع هذا الشيء حيوان او محلية مع منفصلة كقولنا هذا عدد والعدد دائما اما ان يكون زوجا او فردا يتبع هذا اما ان يكون زوجا او فردا

فاطلبه من مطولات الفن فان في رجوعها ماينفى

### الفصل الرابع فى القياس الاستثنائى

ينتج من قياس الاستثناء قسمان لاغير بلا مجراء (١)

برفع تال يرفع المقدم ووضعه لوضعه يستلزم

(١) القياس الاستثنائى كما تقدم هو الذى تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها وهيئتها فهو دائما يتألف من شرطية وحملية يستثنى فيها احد جزئى الشرطية وهما المقدم والتالى او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه فلاحتمالات اربعة رفع المقدم ووضعه ورفع التالى ووضعه لكن المنتج قسمان وهما رفع التالى ينتج رفع المقدم ووضعه المقدم ينتج وضع التالى اما وضع التالى فلا ينتج وضع المقدم كما ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالى لان المقصود فى هذا الباب المتصلة اللزومية ويجوز ان يكون اللازم اعم فوضعه لا ينتج وضع الملزوم كما ان رفع الملزوم حينئذ لا ينتج رفع اللازم مثلا يصح قولنا كلما كانت النار موجودة فالحرارة حاصلة لكن النار موجودة فالحرارة حاصلة او الحرارة غير موجودة فالنار غير موجودة ولكن لا يصح قولنا لكن الحرارة موجودة فالنار موجودة لامكان حصول الحرارة بغير النار كما لا يصح قولنا لكن النار غير موجودة فالحرارة غير موجودة للسبب المذكور

لامتناع الخلف في المزوم من لازمه لعلقة المزوم  
وفى المناذية كل وضع يستلزم الرفع. كل رفع (١)

(١) المنفصلة الناذية وهي التي يكون اتنائي بين الجزئين لذاتهما  
كما تقدم على ثلاثة انواع حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو وقد عرفت  
في ماضى ان التائي ان كان بين الطرفين في الصدق والكذب معاً  
فهى الحقيقية ولذلك فان الصور المنتجة فيها اربع وضع المقدم يستلزم  
رفع التالى ووضع التالى يستلزم رفع المقدم ورفع المقدم يستلزم وضع  
التالى ورفع التالى يستلزم وضع المقدم كقولنا اما ان يكون هذا  
الامام زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج  
لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وحيث ان  
مانعة الجمع هى التي يكون اتنائي فيها بينهما بحسب الصدق فقط  
فوضع كل من الطرفين يستلزم رفع الآخر فقط واما رفع احدهما  
فلا يستلزم وضع الآخر لا يمكن ارتفاعهما معاً كقولنا اما ان يكون  
هذا شجراً او حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر  
ولا يصح لكنه ليس بشجر فهو حجر لا يمكن ان يكون لاشجراً  
ولا حجراً كما ان مانعة الخلو ينحصر التنائي فيها في الكذب فقط  
فرفع كل طرف يستلزم وضع الآخر لا مناع ارتفاعهما معاً اما وضع

يستلزم الوضع ومنع الاختلا      كمنع الاجتماع حاله انجلا  
وربما سموا بهذا العرف      بعض القياسات قياس الخلف (١)  
وذلك ابطال نقيض ما جعل      نتيجة مطلوبة للمستدل

### الفصل الخامس في الاستقراء والتشليل

دليل الاستقراء عند القوم      تصحح الافراد قصد الحكم

كل فلا يستلزم رفع الآخر لعدم امتناع اجتماعهما كقولنا ا ان يكون  
هذا لاشجراً او لا حجراً لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس  
بلا حجر فهو لا شجر .

(١) قد مر في مباحث العكوس الاستدلال بقياس الخلف وهذا  
القياس في الحقيقة مؤلف من قياس شرطى اقتراني واستثنائي متصل  
وهما لولم يثبت المطلوب ثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج  
لولم يثبت المطلوب ثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت  
المطلوب لكونه نقيض المقدم ولا يخفى ان القياس الاول يحتاج الى دليل  
لان قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال يفتقر الى الاثبات لكن انغرض  
ان هذا المقدار مما لا بد منه في قياس الخلف فلا ينافي افتقار الشرطية  
الى اثباتها بقياس آخر وربما تكثر القياسات

فيه على كليها فهو على عكس القياس حينما استعملنا (١)  
وحكم جزئي اتى دليلا لآخر وسمه تمثيلا (٢)

(١) الاستدلال لا يخلو اما ان يكون من حال الكلّي على حال الجزئيات او بالعكس، او من حال الجزئي على حال الجزئي الاخر المشترك معه في الاندراج تحت الكلّي فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الدليل الذي يستدل فيه من حال الجزئيات بعد تتبعها على حال كليها وهو اما نام فيفيد اليقين واما ناقص فيفيد الظن فالاول كما اذا حكمنا بان كل حيوان حساس بنتيجة تقسم الحيوان الى ناطق وغير ناطق وثبوت ان كل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق منه ايضا حساس والثاني كحكمنا بان كل حيوان يتحرك فكله الاسفل عند المضغ لكون اكثر انواعه التي تتبعها كالانسان والفرس والبقرة والغنم وغيرها مما شاهدنا كذلك لاحتمال وجود نوع لا يتحرك فكله الاسفل

(٢) التمثيل هو الدليل الذي يتضمن الحكم على جزئي بما حكم به على جزئي آخر اذا اشتركا في علة الحكم كقولنا النيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النيذ وانما يسمى تمثيلا لانه يتضمن الحكم بان الجزئي الخاص مماثل للآخر في علة الحكم فيثبت فيه

وذلك ان تشارك في معنى هو الذي للحكم كان المبني  
ان ثبت الحصر بما يفيد كالدوران مثله الترديد

الحكم الثابت له للتماثل في السبب لكن هذا لا يتم الا بشروط ثلاثة  
الاول ثبوت الحكم في الاصل الثاني ان علة الحكم في الاصل هو  
الوصف الفلاني الثالث ان ذلك الوصف موجود في الفرع فاذا تحققت  
هذه الشروط ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع اما الشرط  
الاول فيثبت بالنص والثالث بالتجربة واما الثاني فالطريق اليه احد  
وجوه اهمها طريقتا الدوران والترديد اما الاول فيانه ان الحكم في  
الاصل يدور مدار الوصف الذي هو مشترك بينه وبين الفرع وجودا  
وعدمًا كالاسكار في الحر فانه مع الاسكار يحرم واذا زال عنه الاسكار  
زالت عنه الحرمة فمن ذلك يثبت ان المدار في الحرمة على الاسكار  
والمفروض وجوده في الفرع واما الثاني فآله الى تقسيم اوصاف الاصل  
والترديد في العلبة بينها ونفي ما لا يصلح لامية لينحصر العلة في الوصف  
الخاص المشترك بينه وبين الفرع كقولنا ان علة الحرمة في الحر اما  
الاتخاذ من العنب او الميعان او اللون المخصوص او الرائحة المخصوصة او  
الطعم الخاص او السكر وشيء مما عدى الاخير لا يصلح للعلية لوجوده  
في الدبس المتخذ من العنب بدون الحرمة فانحصر العلة في الاخير  
والمفروض وجوده في الفرع

كالحكم بالمنع لاجل السكر عن النبيذ مثل منع الخمر

الفصل الخامس في اقسام القياس بحسب المادة

ان القياس باعتبار ثاني (١) قسم عندهم الى البرهاني

تأليفه من اليقينيات اصولها مصورة في الاتي (٢)

(١) ان القسم المتقدم كان للقياس باعتبار الصورة وهذا التقسيم

باعتبار المادة .

(٢) اصول اليقينيات ستة الاوليات وهي البديهيات التي لا يحتاج

الجزم بالنسبة فيها الى اكثر من تصورها وتصور طرفيها كقولنا

الكل اعظم من الجزء والمشاهدات وهي التي يحصل اليقين بها من

طريق الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة والفطريات وتسمن

قضايا قياساتها معها وهي التي يحصل اليقين بها بواسطة غير الحس

لا تريب عن الذهن عند حضور الاطراف كقولنا الاربعة زوج وتلك

الواسطة اذهنية هي الانقسام الى متساويين والحدسيات وهي التي

يستعمل فيها الحدس وهو الاندخال الدفني من المبادئ الى المطالب

كقولنا نور القمر مسنفذ من الشمس والمتواترات وهي التي يكون

الحكم فيها ثابتا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب

كقولنا مكة موجودة والتجربيات وهي التي يكون الحكم فيها ثابتا

بكثرة التجارب كقولهم السقمون اسهل للصفرء .

فأوليات وحديديات وتجرييات وفطريات  
 مشاهدات هي منها خامسة والمتواترات في العداد سادسة  
 ثم هو المسمى ان كان ارتبط تحقق النسبة بالحد الأوسط (١)  
 تسببا علاوة للذهرن ودونه فهو دليل الآن  
 والجدلى وهو ما يلتئم مما هو المشهور والمسلم (٢)

(١) القياس المسمى هو الذى يكون الحد الأوسط علة للاثبات أى التصديق، بالنسبة الإيجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة كما هو الشأن في كل قياس وعلة أيضا اثبتت النسبة وتحققها في أواقع ونفس الامر كتعفن الاخلاط في قولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محمول فبهذا محمول فانه علة للتصديق بنسبة المسمى الى الموضوع في النتيجة كما هو علة للثبوت ويقابله قياس الآن وهو الذى لا يكون الحد الأوسط علة لاثبت سواء كان معلولا للحكم أو كائنا معلولين لعلة اخرى كقولنا هذا محمول وكل محمول متعفن الاخلاط وكقولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فان الاشتداد غبا والاحراق معلولان لانصفراء المتعفنة الخارجة من العروق .

(٢) القضايا المشهورة هي التي توافق آراء الكل كحسن الاحسان او طائفة خاصة كتقبح ذبح الحيوانات عند قسم من اهل الهند والتضايا



ثم الخطابي وهذا شكلا	مما به يظن اذ قد قبل (١)
ومنه شعري وذاك يحصل	مما يكون صدقه يخيل (٢)
وسفسطى من مشبهات	او نحوها من المقدمات (٣)
واحمد الله على التوفيق	نختم هذا الموجز الانيق
وافضل الصلوة والسلام	على النبي اشرف الانام
وآله الائمة الاطياب	وصحبه الاما جد الانجاب

المسلمة هي التي سلمت من الخصم عند المناصرة او برهن عليها في علم آخر واخذت في علم غيره على سبيل التسليم

(١) القضايا المقبولة هي التي تؤخذ من يعتقده كالانبياء والاولياء والمظنونة هي ما يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم فهي اعم من المقبولة

(٢) الخيلات هي القضايا التي لا تدعن بها الفس ولكن تتأثر منها سيما اذا كان في صبغة الشعر

(٣) المشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة ونحوها الوهميات وهي التي يحكم بها في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود تحيز عصمنا الله من الكذب والوقوع في غلط الشبهات والاهام وجعلنا من الراسخين في العلم والعمل بحق محمد وعترته الطاهرين وقد وقع الفراغ من شرح هذه المنظومة في اليوم الرابع من شوال ١٣٤٧





